بين الوفاق والانفراج

اسحق الخطيب

ان مثلنا الاعلى هو : انهاء الحروب ، والسلم بين الامم ، وايقاف النهب والعنف .

لينين(١)

لعل أكثر التعابير خداعا في اللغة السياسية هو ما اصطلح عليه « بالوفاق الدولي » اثر لقاء القمة السوفياتي ــ الامريكي في حزيران من العام الماضي . ويكمن الخداع في كونه محاولة التفاف على شعار آخر ناضلت من أجله البشرية طوال اكثر من نصف قرن ، ألا وهو شعار الانفراج الدولي أو التعايش السلمي . فكأن مروجي التعبير الجديد يهدفون الايحاء بأن شيئا ما ، جديدا ، أخذ يبرز على المسرح الدولي ... شيئا بدون جذور ، ولا يربطه رابط بالشعار النضالي الذي أخذ يفرض نفسه على مجرى الحياة السياسية في السنوات الاخيرة .

وعمليات الالتفاف من هذا النوع ليست نادرة في التاريخ ، فمن قبل حاول خصوم الاشتراكية بعد أن عجزوا عن مقاومتها او الاستمرار في تجاهلها ، ان يطلقوا عليها تسميات مختلفة كالعدالة الاجتماعية حينا او الاشتراكية المعتدلة حينا آخر . وكذلك فعل خصوم عيد العمال في أول أيار حين اضطروا للاعتراف به تحت اسم عيد العمل !

ان الوفاق ، لغويا ، لا يختلف في المعنى عن الانفراج والسلم وبقية حبات مسبحة المترادفات التي تزخر بها لغتنا العربية . ولكنه في المفهوم السياسي وبالطريقة التي اخرج بها عبر الصحافة والتصريحات الرسمية ، ليس الا تحايلا القصد منه اضفاء الطابع التآمري على لقاء القمة وابرازه في وضع المتعارض مع أماني الشعوب وعلى حسابهـــا .

وعلى النطاق العالمي حيث بقيت كلمة الانفراج Détente هي التعبير المعتمد ، فقد جهد خصوم الانفراج على اعطاء تفسيرات ومضامين مختلفة . فالبعض يحرص على اظهار الانفراج حصيلة طبيعية لتقارب النظامين : الاشتراكي (الذي أصبح ليبراليا) والرأسمالي (الذي تخللته الاشتراكية) ، وان دخولهما « مجتمع ما فوق الصناعي » قد وحد اهدافهما ! والبعض الاخر يصور الامر تخليا عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية وتواطؤا سوفياتيا صريحا لاقتسام مناطق النفوذ . فما هي حقيقة الامر ؟

يعلمنا الديالكتيك انه لتفسير ظاهرة ما ، فان الامر يستدعي فك واعـــادة تركيب الاجزاء والعوامل التي تتكون منها الظاهرة . وفي موضوعنا ليس من طريق أسلم من العودة الى طبيعة النظامين وموقف كل منهما من قضية الحرب والسلام وما ترتب على هذا من ممارسات . فكل اناء ــ كما يقول مثلنا العربي ــ ينضح بما فيه ، وكل طبيعة تعبر عن نفسها بشكل ممارسات تطبيقية تنعكس تلقائيا عن هذه الطبيعة . فالانظمة الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية اكثر مما تحكمها رغبات البشر واراداتهم ، وهـــي تسير وفق هذه القوانين الخاصة بها في كل مرحلة من مراحل تطورها .